# المجلس الاعلى لأحزاب التحالف الوطني يحذر أحزاب المشترك من محاولة إشعال الحرائق

■ عقد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاً الخميس برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام وقف فيه أمام العديد من القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية.

وثمن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي جهود القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية في الدفاع عن المنجزات الوطنية وقدّر عالياً التوجّهات السياسية للقيادة للحفاظ على الدستور والنظام والقانون وصيانة أمن اليمن واستقراره ووحدته.

وأكد المجلس الأعلى في بيان أصدره بهذا الخصوص ان أية شرعية تظل مرتبطة باحترام الدستور والقانون وأي تجاوز لهما هو انتزاع لشرعية كل من يمارس ذلك أو يتماهى بالقول والفعل مع من يرتكبون الأعمال الإجرامية الخارجة على الدستور والقانون وهو ما ظلت للأسف تمارسه أحزاب اللقاء المشترك التي ظلت تعطي الغطاء المساند للعناصر المتمردة في محافظة صعدة والعناصر التخريبية الخارجة على النظام والقانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية والشرقية والعناصر الإرهابية في تنظيم القاعدة.

وحذر المجلس في البيان من ذلك النهج التدميري غير المسؤول الذي ظلت تمارسه تلك الأحزاب والتي ظلت تنظر لنفسها بأنها أكبر من الوطن، وتعتمد على سياسة إشعال الحرائق والتماهي مع العناصر التي ترتكب أعمال العنف والتحريض عليها والدفاع عن الخارجين على الدستور والنظام والقانون وتشجيعهم على زعزعة أمن الوطن واستقراره والاعتداء على المواطنين ونهب ممتلكاتهم وحرق متاجرهم والتقطع لهم في الطرقات الآمنة وفرض الإتاوات وإزهاق أرواح العديد من المواطنين الأبرياء على أسس جهوية ومناطقية كما حدث مع المواطنين من أبناء "القبيطة" و"القدسي" و"الحالمي" و"العنسي" وغيرهم.

مشدداً على أن تلك جرائم تضع هذه الأحزاب والقائمين عليها تحت طائلة المساءلة القانونية باعتبارهم شركاء في الجرم والإثم والأفعال المقيتة التي أرتكبها الخارجون على النظام والقانون والذين ظلوا ينفذوا من ذلك الخطاب المأزوم والمفلس لأحزاب اللقاء المشترك المشحون بلغة الأحقاد والكراهية والبغضاء والتحريض على العنف والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

ويعبر المجلس الأعلى عن استغرابه من ذلك الموقف الذي أتخذه القائمون على هذه الأحزاب حيث انه وبمجرد أن اتخذت الحكومة الإجراءات الكفيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة وأرواح المواطنين وممتلكاتهم وضبط الخارجين على النظام والقانون وتقديمهم للعدالة فإنهم أخذوا يذرفون دموع التماسيح على تلك العصابات الإجرامية والدفاع عنهم مطالبين في بياناتهم عدم إخضاعهم للعدالة وزاعمين أن ذلك قمع للحريات وعسكرة للحياة السياسية.

وأكد المجلس الأعلى للتحالف أنه بات جلياً على أن أحزاب المشترك لم تعد تعرف بالضبط ماذا تريد وان هذه المواقف الانتهازية التصعيدية التي اتخذتها مؤخراً ليس إلّا رد فعل على شعور القائمين على تلك الأحزاب باحتراق الأوراق التي ظلوا يشعلون من خلالها الحرائق والفتن في الوطن وخاصة بعد إيقاف العمليات العسكرية وإحلال السلام في صعدة وبعد أن شاهدوا الانهيارات المتتالية في صفوف حلفائهم من العناصر التخريبية الانفصالية والضربات الاستباقية الناجحة التي تلقتها العناصر الإرهابية في تنظيم القاعدة مما دفع بهم إلى اللجوء إلى لعبة جديدة وهي لعبة (الاعتصادات) وإثارة الفوضى التي يستهدفون من ورائها إعاقة جهود التنمية وتعكير صفو السلم الاجتماعي والتباكي على القتلة والمجرمين وقطّاع الطرق من العناصر التخريبية الانفصالية مما يكشف حقيقة نوايا هذه الأحزاب في أن تظل الحرائق مشتعلة وان تسود الفوضى وأعمال التخريب في الوطن وفي ظنها أن ذلك هو ما يحقق لها مطامعها الآنية الذاتية.. والقفز إلى السلطة بعيداً عن الخيار الديمقراطي وإرادة الشعب، بل وصل الأمر بالقائمين على هذه الأحزاب إلى اللهث وراء الخارج وإرسال الشكاوى ومطالبة الدول المانحة بعدم تقديم الدعم لليمن ومسيرته التنموية في محاولة للانتقام من الوطن والشعب نتيجة عدم منحه ثقته لهم سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية أو منظمات المجتمع المدني.

وأعلن المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أن هذا النهج التدميري يخالف العمل الديمقراطي السلمي وانقلاب على الديمقراطية وتجاوز لها فالديمقراطية مسئولية وطنية وأخلاقية قبل أن تكون معاول هدم للوطن وإضرار بمصالحه، ولقد وضع القائمون على أحزاب المشترك أنفسهم في موقع العداء للوطن وأمنه واستقراره وعملوا على كل ما من شأنه الإساءة إليه واستهداف أمنه ومكتسباته، وحيث أصبح هذا الاستهداف نهجاً وسلوكاً ظلت تمارسه تلك الأحزاب كل يوم ودون وضع أدنى اعتبار للدستور والنظام والقانون التي يجب أن يخضع لهم الجميع دون استثناء.

> «المشترك» شريك في الافعال المقيتة التي ارتكبها الخارجون علي النظام والقانون

> المطالبة بسرعة محاكمة العابثين بالأمن والاستقرار

وأكد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أن من يطالبون بإزالة آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م يدركون ما حقيقة تلك الآثار التي ينبغي أن تزال من هذه الفتنة التي أشعلتها ذات الوجوه التي تريد اليوم الزج بالوطن في أتون فتنة جديدة وتسعى إلى إشعال الحرائق في الوطن مرة أخرى ويدركون أيضاً من الذي ظل ينظر للوطن بعقلية الفيد والغنيمة ونهب الأراضي ومؤسسات الدولة في عدن وغيرها قبل أيام من إعادة تحقيق الوحدة المباركة في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م أو أثناء فتنة حرب الانفصال في صيف عام ١٩٩٤م ،ومن هم تجار الحروب والأزمات وأصحاب الشركات الوهمية التي استلبت المواطنين أموالهم "كالمنقذ" و"الأسماك" وغيرها ومن الذي استغل تضحيات أبناء القوات المسلحة والأمن لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة؟ ومن الذين انقلبوا على الاتفاقات وتنكروا لها ومنها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وظلوا يرفضون الحوار ويضعون الشروط التعجيزية أمامه وعملوا ومايزالون على إعاقة الإصلاحات الدستورية والقانونية ورفض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والبحث عن عقد الصفقات السياسية بعيداً عن إرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع.. ذلك أن شعبنا الواعي ظل يمنح ثقته لمن يعمل من اجل مصالحه ويرعى مصالح الوطن ويصون أمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

وطالب المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي بسرعة تقديم العابثين بالأمن والاستقرار والفاسدين والمتهربين من الضرائب ومن افسدوا في الوزارات والمؤسسات وخرجوا إلى المعارضة والخارجين على النظام والقانون- إلى العدالة ومن أية جهة كانت سواء في السلطة أو المعارضة.

وأشاد المجلس الأعلى بتطور الوعي الاجتماعي الذي ميز دائماً بين المواقف الوطنية والمواقف اللاوطنية وبين المواقف الوحدوية والانفصالية وقدر عالياً التفاف الجماهير الشعبية الوفية حول قيادته السياسية والمؤسسات الدستورية ومواقفها الوطنية.

منبهاً إلى ضرورة كشف حقيقة كافة المزايدين والمتاجرين بقضايا الوطن وتجار الحروب والأزمات وأعداء الحياة والسلام وتعريتهم أمام الرأي العام حتى يعرف حقيقتهم ونواياهم ومخططاتهم المعادية للوطن وأمنه ووحدته وسكينته العامة، مؤكداً ان الوطن فوق الجميع وينبغي وضع مصالحه فوق كل اعتبار.□

### مصدر في الأمانة العامة للمؤتمر:

# أحزاب المشترك جندت نفسها للتحريض على الدستور والقانون

■ عبر مصدر في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن أسفه للحالة التي وصلت إليها أحزاب اللقاء المشترك ومجلسها الأعلى ووسائلها الإعلامية من عدم القدرة على التفريق بين الذاتية والأحلام، وبين المصالح العليا للوطن والرغبات الشخصية والطموحات المشروعة.

وقال المصدر: " إننا وكل المتابعين على الساحة نجد أنفسنا في حيرة من أمر تلك الأحزاب التي ظلت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة تنفث حقداً وكراهية على الوطن وعلى كل ما هو إيجابي فيه وتحرض وتدعو إلى الخروج على الدستور والقانون وتجاوز المواطنة الصالحة إلى الفوضى والكراهية والمناطقية والطائفية والعصبية وما إلى ذلك من وسائل هدم استمرأتها أحزاب اللقاء المشترك وجندت نفسها لها وقياداتها وبعض أعضائها ".

وأضاف: " إن قيادات المشترك وهي تعلم أن مثل تلك المشاريع والأساليب والسلوك ليس عملاً سياسياً ولا أخلاقياً ولا وطنياً إنما هو تعبير عن حالة مزرية يعيشها المشترك، حيث وصل به الحقد إلى اختيارها وهو يدرك جيداً أن البسطاء من السهل أن ينخدعوا بتلك الأساليب الغوغائية الحاقدة التي تصدر عن أحزاب سياسية".

وتابع: " ها نحن اليوم نرى على الساحة أن مدرسة المشترك قد أفرزت حالة من ثقافة الكراهية لدى بعض البسطاء في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية الذين تحولوا إلى أداة هدم وحقد وكراهية للوطن ووحدته ولأبنائه، فنراهم يحرقون أو يهدمون متاجر أو منشآت دونما وعي أن ذلك إضرار بالوطن والسكينة العامة وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية.

وقال: " كنا نعتقد أن المشترك قد أفاق ووصل إلى قناعة أن حالة التعبئة التي مارسها خلال السنوات الثلاث الماضية قد صارت سلاح حقد وكراهية بين أبناء الوطن وأن عليه أن يصحح مفهومه ويعيد صياغة خطابه السياسي والإعلامي ويؤدي واجبه الوطني للقضاء على النزوات والتصرفات الرعناء، نجد المجلس الأعلى للمشترك سادراً في غيه، ويوضح ذلك بيان المشترك الأخير والدعوات للفوضى والكراهية وتدمير المنجزات الوطنية ودعم الخارجين على القانون وتجار ثقافة الكراهية والحقد الذين يحاولون العودة بالوطن إلى عصور المشيخات والسلطنات والدويلات القبلية والمناطقية

وأكد بالقول: " إننا في المؤتمر مازال أملنا كبيراً في أن يصحح إخواننا في المشترك الخطأ الواقعون فيه والتفكير المغلوط والعودة إلى جادة الصواب واحترام الحقوق والحريات وممارستها دون تجاوز ينعكس سلباً على الوطن ومنجزاته ومبدأ سيادة القانون، والتصدي للخارجين عليه ليس مسئولية السلطة وحدها وإنما "مسئولية الجميع وبالذات الأحزاب السياسية التي يقع على عاتقها مسئولية وطنية كبرى ".

وأوضح أن قيادات المشترك تدرك أن المعارضة ليست هدماً ولا حقداً ولا كراهية ولا دعوات شطرية أو مناطقية أو طائفية، وإنما هي ممارسة سياسية برامج واحتكام إلى إرادة الناخبين لأن الوطن مسئولية الجميع وليس تشجيع الخارجين على القانون وقطاع الطرق وأصحاب الدعوات المناطقية والطائفية أو المذهبية أو السلالية

وأضاف: " لكم كنا نتمنى في المؤتمر أن يحمل البيان الأخير للمشترك نظرة موضوعية لأوضاع الوطن بعد أن بلغ الاستهتار بالخارجين على القانون مبلغه فقتلوا الأنفس البريئة وقطعوا الطرقات وهدموا الممتلكات وأحرقوا المتاجر وتعاملوا مع أبناء جلدتهم بنفس مناطقي وبالهوية، غير أن أمنيتنا لم تجد طريقاً لدى المشترك فصدرت بياناته الداعية للخروج على القانون ".

وقال: " هذه المرة دعا المشترك أعضاءه إلى ذات السلوك وإعلانه صراحةً أنه يرفض الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لحماية الأرواح والممتلكات والوحدة الوطنية والسكينة العامة، وأنه لغريب أن تصدر مثل تلك البيانات من أحزاب سياسية من أوجب الواجبات عليها أن تعلي شأن النظام والقانون واحترام إرادة المواطنين ودمائهم وممتلكاتهم وحقهم في حرية التنقل والعمل والإقامة حيث ما شاءوا، إنه لأمر في غاية الغرابة".

وتابع: " وإننا لندعو أحزاب المشترك ونكرر الدعوات إلى أن تستيقظ ضمائرهم ومسئولياتهم الوطنية بدلاً من تحريك الغرائز والرغبات المجنونة في الهدم " فيصدق عليهم قوله تعالى: «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يعلمون» صدق الله العظيم.□

### مصدر مسئول في المؤتمر:

# المواطنة المتساوية تتنافى مع دعوات العنف وإثارة الكراهية والاحقاد

حذر مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام قيادات أحزاب اللقاء المشترك من التمادي في إثارة النزعات الشطرية والنعرات المناطقية ، والإيغال في ممارسة الفوضى ودعوات العنف واللعب بالنار وذلك على خلفية دعوات للمشترك لإقامة فعاليات احتجاجية تخللها أعمال عنف واعتداءات على ممتلكات عامة الاربعاء الماضي بمحافظة البيضاء

وفيما دعا أعضاء وأنصار المؤتمر لضبط النفس وعدم الانجرار وراء مخططات الفوضى التي بدأ المشترك تسويقها ،عبرالمصدر عن استيائه لدعوة المشترك لأعضائه في الجمهورية إلى ممارسة العنف والخروج عن القانون، بما أسماه الدعوة للاعتصامات يوم الخميس الماضي التي بدأها أعضاؤه في محافظة البيضاء بهدم الممتلكات العامة وإقلاق السكينة والخروج على قواعد العمل السياسي والممارسة الحزبية.

وحذر المصدر من وصفهم بـ(دعاة الفتنة) المحرضين على تخريب المنجزات الوطنية وتمزيق اللحمة من نتائج بذر بذور الشقاق بين أبناء الوطن الواحد ، وما ينتج عنها من ممارسات كإحراق المتاجر وقتل النفس البريئة وقطع الطرقات والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ونهب المارة .

وقال المصدر إننا في المؤتمر الشعبي العام نعتقد جازمين أن اللقاء المشترك بما يمارسه الآن إنما يدعو للخروج الصريح على قواعد ممارسة الحريات والعمل السياسي معاً ويدعو للفوضى وإثارة النعرات، وسيكون لذلك ولا شك آثار ومضاعفات ونتائج سلبية نرجو أن لا تعتقد قيادة المشترك أن البسطاء هم من سيدفعون ثمن ذلك.

مشيرا الى ان الشعارات المرفوعة كذباً بدعوتهم للاعتصامات القائلة بتعزيز الوحدة والمواطنة المتساوية يعلمها الناس جيداً أنها العكس، وأن ترجمتها بمفهوم المشترك هو ما بدأ يمارسه أعضاؤهم اليوم (برع، برع يا دحباشي) و هي المواطنة المتساوية التي يتحدث عنها المشترك، فضلاً عن الأعمال الخارجة عن القانون .

وقال المصدر إن تلك الألاعيب غير خافية على أحد، داعيا أجهزة الضبط القضائي والنيابة العامة لاتخاذ إجراءاتها القانونية الرادعة وفقاً للقوانين النافذة باتخاذ الإجراءات ضد الداعين للفتنة المحرضين عليها (القيادة العليا للقاء المشترك) بالدرجة الاولى.

وقال ان احدا في الوطن لن يقبل أو يتقبل من قيادة المشترك الاستمرار في الدعوات الضارة بالأمن والاستقرار والسكينة العامة والمساس بالوحدة الوطنية ومقدرات الوطن ومنجزاته، وإن من حق أجهزة الضبط القضائي المتابعة وضبط دعاة الفتنة وفقاً لقانون العقوبات والجرائم.ولفت المصدر الى انه تبين بوضوح أن برنامج اللقاء المشترك هو قطع الطرقات ،وقتل الأنفس البريئة ،وإحراق المتاجر، والدعوات الشطرية ،والمشاريع الصغيرة والتآمر المستمر على وحدة الوطن ومنجزاته.

واضاف المصدر: (إننا لنقول للمشترك: كفى عبثاً فلم يعد الشعب يحتملكم بعد كل الممارسات آنفة الذكر، وبعد أن وصلت بكم حالة الحقد والكراهية إلى تشويه صورته في الخارج، وبعث الرسائل لكل منتديات أو اجتماعات أو مؤتمرات تعقد في الخارج وتهتم بشئون اليمن، مشيرا الى محاولة احزاب المشترك في هذا الصدد حرمان هذا الوطن وأبنائه من الدعم والشراكة الدولية وبرامج التنمية والتطور.وعبر المصدر عن أسفه( أن يكون العالم أجمع مؤمناً بدعم اليمن والوقوف معه إلا من يحسبون عليه في قيادة اللقاء المشترك الذين يشكلون حالة خاصة ضد الوطن وضد كل مكتسباته وضد كل منجز يقام على أرضه).

وقال : (إننا في المؤتمر الشعبي العام نكرر الدعوات لأولئك النفر بالعودة إلى جادة الصواب وألا يلعبون بالنار ونحذرهم أنهم أول من سيكتوون بها) مشيرا الى ان جماهير الشعب اليمني لم يعد بمقدورها الصبر على حالة الهدم والجنون التي يمارسها المشترك وحالة التضليل والكذب التي صارت سمة من سمات المشترك.

وانتقد المصدر حمل المشترك لمعاول الهدم باستمرار دون وعي بأنهم أحزاباً يمارسون عملاً سياسياً ومن الأولى بهم إعلاء الدستور والقانون ومصالح الناس وليس العكس.

واضاف المصدر ان دعوة المشترك وما سينتج عنها لن يسأل عنه أحد إلا الداعين إليه باعتبارهم وراء الجريمة وليس البسطاء المغرر بهم الذين انخدعوا بالشعارات المضللة لدعاة الجريمة.

ودعا المصدر أعضاء المؤتمر الشعبي العام وأنصاره وكل المواطنين الشرفاء أحزاباً ومنظمات مجتمع مدني وقوى وطنية إلى ضبط النفس تجاه ممارسات المشترك وأعماله المخلة بالأنظمة والقوانين والسلوك العام، وعدم الانجرار وراء مخططات الفوضى التي يراد لشعبنا الانسياق لها خدمة لمخططات تآمرية تدركها قيادات المشترك وتغض الطرف عنها.وكرر الدعوة للأجهزة الأمنية بصفتها مأمور ضبط قضائي والنيابة العامة إلى ممارسة حقها القانوني والتصرف وفق القانون لحماية الوطن وأبنائه والممتلكات العامة والخاصة والحفاظ على السكينة العامة وردع كل المخلين، بدءاً من الداعين للفوضى والمحرضين عليها.

وقال المصدر : إننا في المؤتمر الشعبي العام ومعنا كل القوى الوطنية الخيرة نؤمن بالممارسة السياسية وفقاً لما تنص عليه القوانين والأنظمة، ونؤمن بممارسة الحريات دون فوضوية أو إخلال أو تجاوز، واضاف : ( وإننا نعتبر أي تجاوز هو اعتداء على الحريات والممارسة السياسية، وخروجاً عن الأنظمة والقوانين التي تنظم ذلك).

وأكد المصدر احترام المؤتمر الشعبي العام لحق احزاب المعارضة في الممارسة السياسية وفقاً للدستور والقوانين، ورفضه أساليب العنف والاعتداء والهدم وقطع الطرقات وقتل الأنفس البريئة، والإضرار بوحدة الوطن، و إثارة النعرات المناطقية ،والنزعات الشطرية ، وكل الممارسات المخلة بالأنظمة والقوانين. □

### رئيس الدائرة السياسية بالمؤتمر:

# الدعوة الى الانفصال دعوة الى الحرب

## أحزاب المشترك ترفض الحوار وتعمل لإسقاط المؤتمر

■ أكد رئيس الدائرة السياسية بالمؤتمر الشعبي العام الاستاذ/عبدالله أحمد غانم أن ما تقوم به قوات الأمن من تصد لدعوات الانفصال وعمليات التخريب التي تطال المنشآت الخاصة والعامة في محافظات لحج وأبين والضالع، إنما هو واجب تقوم به قوات الأمن في أي بلد من بلدان العالم، عندما يتحرك بعض مواطنيها لأداء أعمال تخريب أو الدعوة الى الشغب والى الحرب.

وقال في حوار أجرته معه «الشرق الأوسط»: إن الدعوة الى الانفصال دعوة الى الحرب، ولو لم ترتبط هذه الدعوة بأي أفعال فهي بحد ذاتها جريمة».

وأشار غانم الى أن اتفاقية الوحدة لا تعطي للجنوب أو الشمال حق تبني دعوات من قبيل «فك الارتباط» أو الانفصال، مؤكداً أن «الوحدة ليست التزاماً تعاقدياً، والمادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية تنص صراحة على عدم جواز فصل أي جزء من أجزاء الجمهورية»، وأوضح أن المؤتمر الشعبي العام لا ينكر وجود مشكلات في الجنوب بعضها تم حلها والبعض الآخر في طريقها الى الحل.

وقال: هناك مشكلات في الجنوب لابد من حلها وهذا أمر نحن نقره ونعلنه ولا نخفيه في المؤتمر.. هذه المشكلات بعضها لم يحل حتى الآن، وهي في طريقها الى الحل بإذن الله، ولكن وجود هذه المشكلات لا يؤدي بالضرورة الى خروج البعض منادياً بالانفصال».

ونوه رئيس الدائرة السياسية بأبوة غير شرعية لدعوات الانفصال محدداً هذه الأبوة في «أولئك الذين اعتبروا الوحدة منذ وقت مبكر أنها انتهت بحرب ١٩٩٤م».

وفي اتجاه الحوار بين المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك أكد عبدالله غانم أن أحزاب اللقاء المشترك ترفض الحوار سواء كان سرياً أو علنياً.

وقال: ليست خطتهم التوصل الى اتفاق مع المؤتمر وعندما يدخلون في أي حوار، فإن ذلك لأغراض انتهازية أو حزبية مؤقتة فقط، كما جرى في فبراير ٢٠٠٩م.

وأبدى غانم استغرابه ممن لايزال ينتظر من احزاب المشترك الدخول في حوار جدي مع المؤتمر.

لافتاً الى إنشغال هذه الأحزاب في الحوارات فيما بينها في إطار ما يسمى بالتشاور الوطني لتجهيز بديل للرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام!!

أما ما يتصل بالأوضاع في تكثيف مكافحة التهريب وأي تحركات إرهابية صعدة.. أكد غانم في حديثه أن الحوثيين مازالوا يعرقلون لبعض الخطوات الضرورية لإتمام تنفيذ اتفاق إنهاء الحرب وليس فقط وقف إطلاق النار وقال: هم يرفضون تسليم الألغام الى الحكومة، فأي منطق هذا؟ يريدان يوقف الحرب وهو يرفض تسليم الألغام.. ويكدسون الاسلحة ويشترون أسلحة جديدة.

ونفى رئيس الدائرة السياسية ما تروجه بعض وسائل الاعلام الاجنبية من أن تنظيم القاعدة بات يجد الملاذ الآمن في اليمن.. وقال: إن الوجود المطرد لـ«القاعدة» في اليمن لا يعني أنها أصبحت ملاذاً آمناً لعناصرها».

موضحاً في سياق الحديث عن انضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي، أن هناك اتفاقاً مبدئياً حول عملية الانضمام الكامل الى المجلس.

وقال: «لدينا ثقة بأن الانضمام الكامل سوف يأتي في وقت لاحق بعد سنتين أو عشر سنوات».□